إيـال زيسـر*

إسرائيل والدول العربيّة المجاورة في ظل «الربيع العربي»

مقدمة

لقد تحوّل الربيع العربي الذي اندلع فجأة في أواسط الشتاء الشرق أوسطي العام ٢٠١١ في نظر العديد من الإسرائيليين صيف قائظ حار. ففي مصر وتونس استبدلت الحركات الإسلامية شبان جيل الفيسبوك في قيادة التغيير، بل وربما الثورة؛ وفي ليبيا واليمن تم طرد الحكام السابقين، لكنهما تعيشان الآن حالة من الاضطرابات والفوضى بسبب الصراعات القبلية غير المتناهية؛ أما في سورية، فقد بدأت الثورة تتحول إلى حرب أهلية دامية تمزّق الدولة وتقسمها على أساس ديني، وطائفي، وطبقي أو مناطقي.

على الرغم من ذلك، ليس ثمة شك في أن أمرًا ما قد وقع في الشرق الأوسط. ففي نهاية المطاف لم تشهد هذه المنطقة مثل هذا الزلزال منذ عدة عقود، وبالتحديد منذ نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، أي فترة ثورة الضباط الأحرار في مصر، والثورات العسكرية في سورية وغيرها من الدول العربية. بالطبع ما زال الوقت مبكرًا لمعرفة إلى أين يتجه الشرق الأوسط، ومع ذلك من الواضح أن ما كان موجودًا في السابق لن يتكرر، وأنها نهاية الأنظمة الشمولية (مؤقتًا على الأقل)، التي حكمت الشرق الأوسط بيد من حديد خلال عشرات السنين. أما بالنسبة لإسرائيل، فإن الحديث عن تغيير دراماتيكي قد يقوّض العديد من الفرضيات الأساسية التي تستند إليها السياسات الإسرائيلية في المنطقة في العقود الأخيرة. ففي نهاية المطاف لم يكن نظام حسني مبارك (كنموذج) نظامًا ديكتاتوريًّا فحسب، بل أيضًا كان نظامًا التزم بالحفاظ على اتفاقيّة السلام مع إسرائيل. في المقابل، فإن القوى الصاعدة في مصر، تلك من بين الأخوان المسلمين أو غيرهم، لا تخفي انتقاداتها، بل عداءها، لإسرائيل، وتعلن عن نيتها إعادة النظر في، وربما تغيير أو إلغاء، اتفاقية السلام هذه. وفي سورية

* أستاذ تاريخ الشرق الأوسط– جامعة تل أبيب.

لا عجب أن نهج الحكومة الإسرائيلية الحالية، الحكومة التي اختارت مسبقًا تكريس الوضع القائم، يقوم على اعتبار ما يجري في المنطقة كمصدر للقلق والخطر، وبسبب التحولاتَ الإقليمية، على إسرائيل الامتناع عن القيام بأي خطوة حتى مرور العاصفة وانقشاع الغيوم، وبالطبع عدم محاولة تحريك عملية السلام مع الفلسطينيين.

حرص نظام البعث بقيادة سلالة الأسد على الحفاظ على الهدوء المطلق في جبهة هضبة الجولان على طول الحدود المشتركة بين الدولتين. ويعني السقوط المحتمل لهذه السلالة نشوء حالة الفوضى على الحدود الأكثر هدوءا بين إسرائيل وجاراتها العربيات خلال العقود الأخيرة.

فلا عجب أن تستجيب إسرائيل لهذا الوضع، ولكن بقلق غير مخفي، على ضوء التطورات في المنطقة المحيطة بها، ولا عجب أن يدور النقاش في الرأي العام الإسرائيلي حول هل يجب اعتبار التطورات في المنطقة مصدر تهديد جديد لإسرائيل، أم فتحة أمل بالذات ونافذة فرص على إسرائيل استغلالها من أجل تعزيز مكانتها في المنطقة؟. حاليًا يبدو أن التشاؤم، أو على الأقل الحذر، هو الذي يطغى على الخطاب العام في إسرائيل. ففي النهاية، ما يحكم نظرة الجمهور الإسرائيلي إلى ما يجري حوله، وخاصة نظرة متخذي القرارات، هو المصالح الأمنية. أما اعتبارات تعزيز الديمقراطيّة في الدول العربيّة، أو تعزيز حقوق الإنسان، فتكاد لا تجد لها مكانًا في الخطاب الإسرائيلي. أضف إلى ذلك فقدان الصبر والتركيز بسبب استمرار الربيع العربي لأكثر من عام دون حسم. ويجب أن نتذكر أيضًا أن إيران احتلت مكان العالم العربي كموضوع للمخاوف الإسرائيلية، وتحولت أنظار الإسرائيليين إليها. نظرا لما تقدم، لا عجب أن نهج الحكومة الإسرائيلية الحالية، الحكومة التي اختارت مسبقًا تكريس الوضع القائم، يقوم على اعتبار ما يجري في المنطقة كمصدر للقلق والخطر، وبسبب التحولات الإقليمية، على إسرائيل الامتناع عن القيام بأي خطوة حتى مرور العاصفة وانقشاع الغيوم، وبالطبع عدم محاولة تحريك عملية السلام مع الفلسطينيين.

مصر: ميدان التحرير ليلاً .

إسرائيل وربيع الشعوب العربية

عشية اندلاع الربيع العربي كانت إسرائيل تنعم بالاستقرار الإقليمي الذي ساد المنطقة حتى تلك الفترة. وساد الاعتقاد أن هذا الاستقرار بمنأى عن أي تحد أو تغيير، يخدم المصالح الأمنية والسياسية لدولة إسرائيل. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن خريطة الشرق الأوسط الماثلة أمام إسرائيل خلال الألفية الحالية تختلف جذريّا عما اعتادته لدى إقامتها وخلال العقود الأولى لتأسيسها. وبالفعل، تمت خلال النصف الثاني من القرن العشرين إعادة النظر إلى الصراع الإسرائيلي العربي كأحد محاور عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وكسبب مباشر لسلسلة من الحروب أو المواجهات التي جذبت إليها اللاعبين الإقليميين المختلفين. على أي حال، فإنه تم التعامل مع الدول العربية المحيطة، ومع العالم العربي عامة كمصدر مركزي للتهديد والخطر على إسرائيل. لكن صورة الواقع هذه كانت قد تغيّرت خلال السنوات الماضية، حيث وقّعت إسرائيل اتفاقيات سلام مع بعض جاراتها العربيات، وبدأت مفاوضات سلام مع غيرها. إضافة إلى ذلك، فلقد غرقت الدول العربية في صعوبات شائكة ومشاكل داخليّة نأت بها عن التدخل الفعّال في الصراع مع إسرائيل مما أزال التهديد الذي شكلته في الماضي، على الأقل من وجهة نظر إسرائيل نفسها. هكذا بدأ الصراع الإسرائيلي العربي يفقد أهميته، وبدا أن عداء العالم العربي لإسرائيل قد تراجع وخفت. واحتلّت صراعات أخرى مكان الصراع الإسرائيلي العربي، مثل الصراع في العراق، وأفغانستان، والسودان وصراعات عديدة أخرى.

ليس عبثًا نظر العديد من الإسرائيليين إلى حرب لبنان الثانية بين إسرائيل وحزب الله العام ٢٠٠٦، كحرب إيرانية إسرائيلية وليس كجولة أخرى من المواجهة الإسرائيلية العربية، والتي أيّدت خلالها غالبية الأنظمة العربية إسرائيل مقابل إيران التي اعتبرتها هذه الأنظمة، وخاصة دول الخليج، تهديدا وعدوا رئيسا. مع ذلك ليس ثمة شك في أن الصراع الإسرائيلي العربي ما زال يلعب دورًا عاطفيّا لدى العديد من الدول العربية والإسلامية. من هذه الناحية وعلى ضوء تعزز المشاعر الإسلامية بالذات، يبقى العالم العربي محورا وسببا لعدم الاستقرار. وبالفعل، فقد استمرت المواجهات بين إسرائيل والفلسطينيين تثير أصداء واسعة في المنطقة وفي العالم العربي الإسلامي كله، وتشهد على أن الصراع لم يعد صراعا إسرائيليا فحسب، بل ربما صار قبل كل شي صراعا إسلاميا إسرائيليا، كما تشهد على ذلك أحداث «الرصاص المصبوب» في غزة بداية العام ٢٠٠٩، أو أحداث أسطول الحرية إلى غزة في شهر أيار ٢٠١٠.

فاجأ الربيع العربي إسرائيل الرسميّة، التي تفاخر أنها تفهم ما يجري في المنطقة أكثر من غيرها، وأكثر من الدول الأوروبية ومن الولايات المتحدة على سبيل المثال. إضافة إلى المفاجأة برزت فورا حالة الهلع والتخوف من فقدان حلفاء تقليديين، مثل حسني مبارك الذي حافظ على السلام مع إسرائيل بكل ثمن، اقلقت الطريقة التي أدارت بها إدارة أوباما ظهرها لحسني مبارك العديد من الإسرائيليين، الذي اعتبروا ذلك دليلاً على أن الدعم الأميركي، ومهما يكن جازمًا، قد يتحول إلى سند لا يعوّل عليه.

إذن ليس صدفة أن يثير الربيع العربي جدلا حادا في إسرائيل حول تأثيره على المنطقة وعلى إسرائيل بالطبع. فالكثير من الإسرائيليين تحسّروا على رحيل أصدقائهم من الحكام العرب أمثال حسني مبارك، الذين حافظ استمرارهم في الحكم على اتفاقيات السلام وعلى التفاهمات بين إسرائيل وبين جاراتها العربيّات. وكان هؤلاء الحكام شركاء لإسرائيل في المفاوضات مقابل اشتداد التهديد الإيراني الذي تخشاه إسرائيل كما يخشاه الحكام العرب في القاهرة، وعمّان والرياض. زد على ذلك أن العديد من الإسرائيليين قلقون من إمكانية استبدال الاستقرار الأمني والسياسي الذي ساد المنطقة بحالة من الفوضى العارمة.

كما أن انتشار النار إلى سورية، التي اعتبرت أكثر حصانة من شقيقاتها، فاجأ العديد من الإسرائيليين الذين اعتقدوا أن نيران الثورة لن تصل إلى سورية.

وهذا ما اعتقده أيضًا بشار الأسد، الذي حاول تهدئة الصحافيين القلقين من خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة «وول ستريت جورنال» في أواخر شهر كانون الثاني ٢٠١١، فقط قبل بضعة أيام من سقوط نظام حسني مبارك في مصر، وقال لهم: «سورية ليست مصر». وشرح خلال المقابلة لماذا يعتقد أن الهزة الأرضية التي أصابت العالم العربي لن تصل إلى سورية، وقال: «رغم المشاكل الصعبة التي نعاني منها أكثر من غيرنا من الدول، فإن الاستقرار يسود بلادنا. وذلك لأننا نصغي أكثر لأبناء شعبنا وأقرب إلى مواقفهم وتصوراتهم.. مصر مدعومة ماليا من الولايات المتحدة بينما سورية تحت الحظر الدولي ومع ذلك لم يخرج الناس لدينا للتظاهر في الشوارع. فالأمر الذي يدفع الناس للخروج إلى الشارع ليس مطلب الإصلاح أو المشاكل الاقتصادية بل معتقداتهم الأيديولوجية».

وسارعت وسائل الإعلام السورية بعد وقوع الأمر في مصر تردد أقوال الرئيس، بل ذهبت أكثر من ذلك وربطت سقوط نظام حسني مبارك بالتزاماته باتفاقية السلام مع إسرائيل، وكأن مسألة العلاقات مع إسرائيل هي التي أخرجت الحشود إلى شوارع القاهرة، وبالتالي فإن التزام سورية في معسكر المقاومة هو الذي سيضمن كرسي بشار الأسد للأبد. فهكذا على سبيل المثال جاء في جريدة «الوطن»، التابعة لرجل الأعمال رامي مخلوف ابن خال الرئيس بشار الأسد، في الثلاثين من كانون الثاني ٢٠١١ «يبدو حتى ساعة كتابة هذه السطور أن نظام مبارك لم يتعلم الدرس التونسي، وأصر على المضي في سياسته، رغم بلاغة الرسالة ووضوحها التي وصلته من نظام زين العابدين بن علي، بأن الاستقواء بالخارج لا يحمي أنظمة، وأن تلك الأنظمة تكون قوية فقط عندما تستقوي بشعوبها. التصميم على التغيير سبق أن عبرت عنه أغلبية الشعب المصري إبان احتلال العراق العام ٢٠٠٣ وخلال العدوان على جنوب لبنان العام ٢٠٠٦ وعلى غزة العام ٢٠٠٨ حين كانت حكومة بلاده تساند واشنطن وتل أبيب في كل خطواتهما. فالثورة المصرية لم تقم فقط ضد النظام المصري، بل أولا وقبل كل شيء ضد المخططات الأميركية البريطانية الساعية إلى خلق شرق أوسط جديد بناء على تصورات لندن وواشنطن». كما انضمت صحيفة «تشرين» الناطقة باسم النظام السوري إلى هذا الخط، حيث كتبت في تاريخ ١٣ آذار ٢٠١١ «لقد اسقط الشعب المصري نظام كامب ديفيد الذي صادر لقمة عيشه. وعادت الثورة المصرية لتؤكد أنه رغم مرور ٣٥ عاما منذ انفصال مصر عن العالم العربي لا يستطيع أحد تغيير هويتها وطابعها العربي، ولا يستطيع أحد وضعها في المعسكر المعادي لجبهة المقاومة والقوى العربية القومية». لكن سرعان ما اتضح لبشار الأسد أنه رغم مركزية المسألة الإسرائيلية في الخطاب العربي، إلا أنها غير قادرة على إنقاذه من إرادة شعبه في التغيير والحرية.

إذن ليس صدفة أن يثير الربيع العربي جدلا حادا في إسرائيل حول تأثيره على المنطقة وعلى إسرائيل بالطبع. فالكثير من الإسرائيليين تحسّروا على رحيل أصدقائهم من الحكام العرب أمثال حسني مبارك، الذين حافظ استمرارهم في الحكم على اتفاقيات السلام وعلى التفاهمات بين إسرائيل وبين جاراتها العربيّات. وكان هؤلاء الحكام شركاء لإسرائيل في المفاوضات

مصر: تغير لم تكتمل ملامحه .

مقابل اشتداد التهديد الإيراني الذي تخشاه إسرائيل كما يخشاه الحكام العرب في القاهرة، وعمّان والرياض. زد على ذلك أن العديد من الإسرائيليين قلقون من إمكانية استبدال الاستقرار الأمني والسياسي الذي ساد المنطقة بحالة من الفوضى العارمة التي ستتيح للإرهابيين، والذين يعملون عادة بتوجيه من تنظيم القاعدة، ممارسة أعمالهم بشكل حر ضد إسرائيل.

لهذه الأسباب ظهرت في إسرائيل أصوات تنادي حتى ببقاء بشار الأسد في الحكم. صحيح أنه لم يكن حليفًا لإسرائيل، بل على العكس، حيث عمل على تسليح حماس وحزب الله ووثق علاقاته مع إيران ، لكنه وفي الوقت نفسه حافظ على حدود آمنة مع إسرائيل في هضبة الجولان.

كما أعرب العديد من الإسرائيليين عن مخاوفهم من صعود قوة الأوساط الإسلامية المعروفة بعدائها الأيديولوجي لإسرائيل. وساد الافتراض في إسرائيل بأن التغيير الجوهري في الدول العربيّة وإقامة أنظمة شعبوية أكثر إصغاء لصوت الشارع من الأنظمة السابقة، يشكِّل كارثة بالنسبة لإسرائيل، لأن إسرائيل هي التي ستدفع الثمن بكونها القاسم المشترك الأدنى والأساس الذي يمكن توحيد جميع السكان حوله، كما يمكن الركوب على أكتافها للحصول على الشعبية وتأييد الرأي العام.

نظر بعض الإسرائيليين، من الطرف الآخر، إلى التطورات في العالم العربي بمنظور إيجابي، رافضين تجاهل طابع الاحتجاجات كما تجلى على شاشات التلفزيونات في شوارع القاهرة أو تونس؛ جماهير الشبان المثقفين، من أصحاب الثقافة الغربية إلى حد كبير، الذين يستمعون إلى الموسيقى نفسها، ويستعملون عجائب التكنولوجيا نفسها، مثل اليوتيوب والفيسبوك والإنترنت تماما مثل أبناء جيلهم في إسرائيل، لقد آمن العديد من الإسرائيليين أن هؤلاء الشبان سوف يغيرون الشرق الأوسط من منطقة فقيرة إلى جنة عدن من الازدهار الاقتصادي، وإلى دفيئة

وبيت لنمو أنظمة ديمقراطية تستبدل الأنظمة الاستبدادية التي انهارت بشكل فجائي واحتدامي. ففي نهاية المطاف، كل من تابع البث المباشر من ميدان التحرير في قلب القاهرة اعتقد أن هؤلاء الشبان المصممين ، أبناء جيل الإسبرسو، والإنترنت، والفيسبوك، واليوتيوب، والهواتف النقالة، سوف يحدثون ثورة في مصر، وفي أعقاب ذلك في غيرها من الدول العربيّة، على غرار الثورة التي أطاحت بالأنظمة الشيوعيّة في شرق أوروبا، والتي حوّلت الدول التي درت في فلك الإتحاد السوفياتي سابقًا إلى دول ديمقراطية تشكّل جزءًا من الإتحاد الأوروبي، وفي بعض الحالات جزءًا من حلف الناتو.

وكان في إسرائيل، طبعًا، من ذكّرنا أن كل سيرورة تاريخيّة تحتاج إلى الوقت، وإلى الصبر بشكل خاص، ولذلك لا يجب التأثر بعمليات الصعود والهبوط التي هي جزء من كل سيرورة، ولا من الصعوبات التي تواجهها العديد من الثورات في الاستقرار والوصول إلى خط النهاية. كما لا يجب التأثر من حقيقة أن شباب الثورة قد أسقطوا الأنظمة الديكتاتورية بينما من استولى على الحكم في نهاية المطاف هي الأوساط الإسلامية بالذات.

زيادة على ذلك، لا يمكن تجاهل الحقيقة الساطعة بأن إسرائيل لم تلعب أي دور في ربيع الشعوب العربيّة. أي، لم تشكل إسرائيل موضوعًا، ولا حتى ثانويًا، بالنسبة للمتظاهرين في طريقهم إلى إسقاط الحكام المستبدين الذين تحكّموا في بلادهم. وجاء ذلك على النقيض التام لواقع سنوات الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي خلال التحولات التي تشبه التحولات الحاليّة في حجمها. ففي حينه كانت التحولات التي نبعت هي الأخرى من إرادة القوى الاجتماعية الصاعدة التي تحدت النظام الاجتماعي والسياسي السائد في العالم العربي، إلا أن تلك الثورات كانت تمحورت كلها حول إسرائيل، وجاءت في أعقاب الهزيمة العربيّة في العام ١٩٤٨، وكانت الشعارات التي ترددت في مدن الدول العربية تتعلق أساسًا بإسرائيل. بمعنى أن تلك الثورات جاءت ضد النظام السائد أو تحت شعارات تجنيد القوى والاستعداد لمواجهة إسرائيل. هذه الأمور لم نسمعها خلال الثورات العربيّة الحالية، التي غابت عنها إسرائيل وكأن المسألة الإسرائيليّة لم تكن جزءا من أي أجندة. ويبدو أن شارع الربيع العربي قد بعث برسالة إلى إسرائيل تفيد بالاعتراف بحضورها في المنطقة والاستعداد للتوصل معها إلى تسوية مؤقتة، حتى وإن لم يتضمن ذلك تطبيعا كاملا وعلاقات صداقة مع إسرائيل، وشريطة أن يتم حل الخلافات العالقة بين إسرائيل والدول العربيّة وعلى رأسها المسألة الفلسطينية. وهو عكس ما حدث في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حيث طغى الالتزام بالنضال دون هوادة ومحاربة إسرائيل حتى القضاء عليها.

مع ذلك، كان واضحًا حتى لهؤلاء الإسرائيليين الذين رحبوا بربيع الشعوب العربيّة أن مكانة إسرائيل في الخطاب الثوري العربي لن تغيب لفترة طويلة. ففي نهاية المطاف سيعود الشارع العربي إلى التعامل مع إسرائيل لأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يشكل بالنسبة لهم مسألة عاطفية مهمة، بل قاسمًا مشتركًا وعاملا موحّدا، يكاد يكون وحيدا، للشارع العربي من المغرب وحتى الخليج.

إذن، ليس غريبًا أن يبرز توجهان في النقاش الإسرائيلي حول الربيع العربي: الأول، يدعو إسرائيل إلى الانغلاق والاستعداد لمواجهة الأسوأ. والثاني، يدّعي أن على إسرائيل مد يدها والترحيب بالثوار العرب، والعمل بشكل خاص لدفع عمليّة السلام مع الفلسطينيين، ولو بدافع الحفاظ على مسألة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني كمسألة هادئة حتى لا يتم استغلالها أو تحويلها إلى مسألة مركزيّة في الأجندة العربيّة. وغني عن القول إن الصعوبة في الاستجابة للتحدي الذي وضعه الربيع العربي أمام الحكومة الإسرائيليّة تكمن في تركيبة هذه الحكومة التي اختارت الحفاظ على الوضع القائم، والامتناع عن أي تحرك فعليّ على الساحة السياسية، ومع الفلسطينيين بشكل خاص.

إسرائيل وسوريـة

كما ساد في إسرائيل توجّه مماثل خال من التماهي الشخصي لدى تفجر الاضطرابات ضد نظام بشار الأسد. فبشار الأسد، ومن قبله والده حافظ الأسد، كانا شريكين مريحين حافظا على الهدوء على الحدود مع إسرائيل على مدار السنين، وامتنعا عن خرق هذا الهدوء حتى في الحالات المتطرفة مثل حرب لبنان الثانيّة، أو الهجوم على المفاعل النووي السوري في أيلول ٢٠٠٧. وبكلمات أخرى، خلال العقد الأخير، ومنذ تسلم بشار الأسد الحكم بعد وفاة والده، لم يكن لحكومات إسرائيل شريك أفضل منه للحفاظ على واقع اللاسلم واللاحرب، والحفاظ على الوضع القائم. فلقد كانت سياسة الوضع القائم السياسة المفضلة على غالبية الحكومات الإسرائيليّة، التي امتنعت عن أي مجازفة تتعلق بالعملية السلمية، وفي الوقت نفسه، رغبت في استمرار الهدوء على الحدود في هضبة الجولان.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى المقابلة التي أدلى به قريب بشار الأسد ورجل الأعمال السوري رامي مخلوف لصحيفة «نيويورك تايمز» في العاشر من أيار ٢٠١١، والتي قال فيها إنه

وأخيرا، على عكس الحالة التونسيّة المصريّة حيث تم توجيه الاحتجاجات ضد الحاكم والمقربين منه، كان واضحًا أن الاحتجاجات السوريّة لا تستهدف فقط مصير بشار الأسد، بل هدف المتظاهرون إلى إسقاط النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم في سوريـة وعلى رأسه أبناء الطائفة العلويّة وشركاؤهم في الحكم. وهذا ما يُفسر إصرار النظام السوري والقوى الاجتماعية الموالية له على خوض معركة المواجهة أو الحرب (الحياة أو الموت) من أجل ضمان استمرار النظام والنهج السياسي القائم في سوريـة منذ عقود عدة.

إذا لم يكن هناك استقرار هنا في سوريـة فمن المستحيل أن يكون هناك استقرار في إسرائيل. وقال مخلوف: «لا يوجد أحد ليضمن ما الذي سيحصل بعد، إذا ما حصل أي شيء لهذا النظام. لا أقول إن الحرب ستندلع. ما أقوله هو: لا تدعونا نعاني، لا تضعوا الكثير من الضغوط على الرئيس». أدت هذه التصريحات بطبيعة الحال إلى الحرج في دمشق عبر عنه السفير السوري في واشنطن، عماد مصطفى، بعد بضعة أيام من النشر، في رسالة إلى «وول ستريت جورنال»، قال فيها إن رامي مخلوف هو إنسان عادي ولا يعبر عن مواقف الحكومة السوريّة.

وكان في إسرائيل من حاول أن يجد في أحداث يوم النكبة في الخامس عشر من أيار ٢٠١١، وفي أحداث يوم النكسة في الخامس من حزيران ٢٠١١، إشارة إلى مستقبل الحدود الإسرائيليّة السوريّة. ففي هذه الأحداث حاول آلاف اللاجئين الفلسطينيين اختراق الحدود على هضبة الجولان في منطقة عين التينة في مجدل شمس، والحدود الإسرائيليّة اللبنانيّة في منطقة بوابة فاطمة. خلفت هذه الأحداث عشرات القتلى والجرحى، وكان من الصعب معرفة هل النظام السوري هو الذي بادر إلى هذه الأحداث في محاولة للتنفيس عن الغضب، وربما في محاولة لتحويل الأنظار عما يجري في سوريـة، أو لإرسال رسالة إلى إسرائيل، أو ربما تعبيرًا عن فقدان السيطرة وتعبيرًا عن ضعف النظام. تجدر الإشارة إلى أن بعض المتظاهرين الفلسطينيين قد خرجوا، بعد أن عادوا إلى بيوتهم في مخيمات اللاجئين في اليرموك جنوب دمشق في مظاهرات ضد النظام السوري، وضد قادة التنظيمات الفلسطينية في دمشق. وعليه يمكننا الافتراض أن فقدان السيطرة لم يكن جزءا من إرادة النظام السوري.

على كل حال، تعلمنا هذه الأحداث عمّا يمكن أن يحدث على الحدود الإسرائيليّة السوريّة في حال سقوط نظام بشار الأسد؛ أي حالة من الفوضى قد تؤدي إلى أحداث شبيهة بما حدث يوم النكبة ويوم النكسة، أو أحداث على غرار ما حدث في سيناء بعد سقوط حسني مبارك.

ومن بين الأمور التي أثرت على الموقف الإسرائيلي وعلى موقف المجتمع الدولي من سوريـة، حقيقة أنه على خلاف الدول العربيّة الأخرى مثل تونس ومصر حيث تم حسم المعركة فورًا بعد اندلاع المظاهرات الأولى في شوارع المدن الكبرى، وعلى خلاف الحالة الليبيّة أو اليمنيّة حيث انتشرت النيران بسرعة في جميع أنحاء البلاد، كانت السيرورة نفسها في سوريـة بطيئة وتدريجيّة عرفت الكثير من الكرّ والفرّ، مما وضع هذه البلاد ومواطنيها تحت صراع عنيد ومتواصل، بل ودموي. وبالفعل، من الصعب الإشارة إلى حدث احتدامي معين يمكنه أن يبشر أو يدل على تحوّل في سيرورة الانتفاضة السورية، أو حتى على الانتقال من مرحلة إلى أخرى. فالحديث هو عن غوص بطيء لسوريـة في مستنقع من الصعب أن تخلِّص نفسها منه. هكذا تحوّلت المظاهرات المتفرقة (المهمّة بحد ذاتها) إلى احتجاج شعبي واسع، والذي تحوّل بدوره إلى صراع عنيف لا هوادة فيه بين النظام ومعارضيه، إلى أن وجد السوريون أنفسهم في حالة حرب أهلية بمعنى الكلمة.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى الأمور التاليّة:

أولا، بدأ الربيع السوري بأحداث متفرقة ومظاهرات محدودة وعينيّة لم يرفع خلالها مطلب إسقاط نظام بشار الأسد، بل رفعت مطالب تنادي بالعدالة الاجتماعية وإطلاق الحريات. لذلك، لم تكن ثمة إمكانية في بداية الأحداث للاعتقاد أن الحديث عن احتجاجات شعبية واسعة وجذرية، ستعم وتشعل سوريـة كلها.

ثانيا، لقد زعزعت الاحتجاجات سوريـة وأخلّت في الاستقرار الذي سادها على مدار السنين، لكنها لم تنجح (على الأقل في بدايتها) في تقويض تماسك العائلة الحاكمة، والنخب الحاكمة وقوات الأمن والجيش.

الثورة السورية: الثمن الأكثر دموية .

ثالثا، لم تتوسع الاحتجاجات في بداياتها لتشمل الطبقات الوسطى في المدن الكبرى، التي بقيت على الحياد متحفظة من النيران المنتشرة في أرجاء الدولة. على كل لم تكن هذه احتجاجات الطبقات الوسطى التي تحمل الدولة على أكتافها. والأهم أن هذه الاحتجاجات ومنذ لحظتها الأولى أثارت تخوف، بل وتحفظ الأقليات في سورية، مثل: المسيحيين، الدروز، العلويين والأكراد. حيث واصل معظمهم التمسك بالتحالف الذي يربطهم مع القيادة العلويّة وعلى رأسها عائلة الأسد، على شكل ائتلاف أقليات يحكم سورية خلال العقود الأربعة الماضية.

رابعًا، أعربت الاحتجاجات التي عمّت أرجاء سورية ليس فقط عن اشمئزاز العديد من المواطنين من النظام الحاكم، بل أيضًا عن حالة الانقسام والتشرذم التي تميّز المجتمع السوري، والذي يقوم غالبًا على أساس مناطقي، طائفي ديني أو اجتصادي. لم تساعد حالة الانقسام والتشرذم هذه على تشكيل جبهة موحّدة لمعارضي النظام، والقادرة على قيادة الاحتجاجات المندلعة.

وأخيرا، على عكس الحالة التونسيّة المصريّة حيث تم توجيه الاحتجاجات ضد الحاكم والمقربين منه، كان واضحًا أن الاحتجاجات السوريّة لا تستهدف فقط مصير بشار الأسد، بل هدف المتظاهرون إلى إسقاط النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم في سورية وعلى رأسه أبناء الطائفة العلويّة وشركاؤهم في الحكم. وهذا ما يُفسر إصرار النظام السوري والقوى الاجتماعية الموالية له على خوض معركة المواجهة أو الحرب (الحياة أو الموت) من أجل ضمان استمرار النظام والنهج السياسي القائم في سورية منذ عقود عدة.

على هذه الخلفيّة، ليس غريبًا أن يكون الموقف الإسرائيلي وموقف المجتمع الدولي من الأحداث في سورية في بدايته ضعيفًا ومتلعثمًا. فالدول العربيّة كانت غارقة كل في مشاكلها وفي الضائقات والثورات الداخلية، ولم تتفرغ للمسألة السوريّة، أو حتى لبلورة موقف موحّد منها.

وفي الوقت ذاته سارع حلفاء سورية، إيران وحزب الله، إلى الوقوف إلى جانبها، كما أعربت تركيّا عن موقفها الداعم للاستقرار في سورية وعن ثقتها بقيادة بشار الأسد للبلاد. أيضًا الموقف الروسي الصيني كان صارمًا في دعمه للنظام السوري. والمثير بشكل خاص هو موقف الدول الغربيّة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركيّة. لم تكن هذه الدول مستعدة لمواجهة موجة الاحتجاجات التي عمت أرجاء الشرق الأوسط، وسرعان ما وجدت نفسها غارقة حتى العنق في الواقع المأزوم المتشكل في مصر،

ما زال الاعتراف بأن عهد الأنظمة الاستبدادية قد ولّى بدون رجعة يقلق العديد من الإسرائيليين، وهو على سبيل المثال الذي يقف خلف دعوة وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان في نهاية نيسان ٢٠١٢ إلى الاستعداد للمواجهة على الجبهة الجنوبيّة بسبب ما يجري في مصر، أو خلف إدعائه بأن ما يحدث في سورية يهدد إسرائيل أكثر من الخطر الإيراني.

تونس، ليبيا، اليمن والبحرين. وبسبب خشيّة التدخل والتورط في جبهة مواجهة جديدة احتمالات النجاح فيها غير واعدة، وبسبب الطابع المحدود للاحتجاجات في سورية والاعتقاد أن النظام السوري قادرٌ على إخمادها، وأيضًا بسبب التخوف من أن البديل لنظام بشار الأسد سيكون حالة من الفوضى العارمة في المنطقة كلها (لبنان وإسرائيل وفلسطين والأردن، وحتى العراق)، بسبب هذا كله فضل المجتمع الدولي خلال الأشهر الأولى للاضطرابات في سورية الوقوف على الجدار ومراقبة الأحداث عن بعد، بل ومنح بشار الأسد الدعم في جهوده لتهدئة الاضطرابات العاصفة وإعادة الاستقرار في سورية.

لكن على الرغم من مرور الأسابيع والأشهر، إلا أن الاحتجاجات في سورية لم تهدأ، بل ازدادت وتعززت وبدأ يظهر تحوّل احتدامي في موقف الشارع العربي ومواقف الدول العربيّة، كما في موقف المجتمع الدولي من الأحداث الجارية في سورية ومن نظام بشار الأسد. ويعود هذا التحوّل أولا إلى التقييم الجديد بأن نظام بشار الأسد يتجه نحو الانهيار، كما حدث في تونس ومصر وليبيا، وكذلك بسبب بدء كشف وسائل الإعلام عن القمع الوحشي والعنيف وقتل عشرات المتظاهرين يوميا.

وفي إسرائيل أيضا، ومع نهاية العام ٢٠١١، بدأوا يتوصلون تدريجيّا إلى الاستنتاج بأن مصير بشار الأسد قد حُسم. لذلك بدأت تصريحات غالبيّة المسؤولين الإسرائيليين، مثل تصريح وزير الدفاع إيهود باراك أمام لجنة الخارجية والأمن البرلمانية في الثاني من كانون الثاني ٢٠١٢، بأن أيام بشار الأسد باتت معدودة. كما نُسب لقائد الأركان بيني غانتس التصريح بأن إسرائيل تستعد لاستقبال لاجئين علويين سيهربون إلى الجولان في حال سقوط النظام السوري. مع ذلك، يبدو أن ما أصبح يقلق إسرائيل حقًا ليس مسألة قدوم أو عدم قدوم اللاجئين إلى إسرائيل، بل مسألة السلاح المتطور الذي يملكه النظام السوري، والذي من الممكن أن يقع في أيد معادية، إن كان ذلك في أيدي أوساط إرهابية مثل القاعدة، أو في أيدي المنتفضين، بل أسوأ من ذلك بالنسبة لإسرائيل في أيدي حزب الله الذي قد يستغل علاقاته مع نظام بشار الأسد ويحاول استغلال حالة الفوضى في سورية لتهريب السلاح إلى قواعده في لبنان.

في كلتا الحالتين، بدأت الأصوات الداعية إلى ترك بشار الأسد ينزف ويسقط تستبدل الأصوات الداعية إلى عدم التدخل في الأحداث، وتستبدل الأصوات التي تتمنى بقاء نظام بشار الأسد، لأن ذلك أفضل لإسرائيل ولحليفاتها الولايات المتحدة والدول الغربية، ولأن ذلك سوف يُضعف المحور الراديكالي في الشرق الأوسط، الأمر الذي سيخدم إسرائيل. فإلى جانب الحفاظ الصارم على الهدوء، لا يمكن تجاهل تعزيز العلاقات بين سورية وبين إيران وحزب الله، ومن هنا الإدعاء بأن سقوط بشار الأسد سوف يخدم إسرائيل. وفي بداية شهر آذار ٢٠١٢ اقترح وزير خارجية إسرائيل أفيغدور ليبرمان على إسرائيل أن تقف على رأس الداعين إلى سقوط نظام بشار الأسد وتشجيع حليفاتها للعمل من أجل هذا الهدف. وفي بداية شهر نيسان ٢٠١٢ قال وزير الدفاع باراك خلال زيارته إلى واشنطن إن على الولايات المتحدة العمل بشكل فعّال من أجل إسقاط بشار الأسد.

نفترض على الرغم من ذلك أن إسرائيل كما المجتمع الدولي

برمته سوف تترك للسوريين أمر حسم مصيرهم بأنفسهم. وبالفعل، فإن مصير سورية لن يُحدد بيد جاراتها ولا بيد الدول الغربية، بل بيد السوريين أنفسهم، إن كانوا من معسكر مؤيدي بشار الأسد أم من معسكر المعارضين الذين يناضلون من أجل إسقاطه. ويبدو أن الحديث هو عن صراع على الحياة والموت وسينتهي بانتصار معسكر وسقوط المعسكر الآخر.

في السياق ذاته، أيضًا، سادت بين مواطني إسرائيل العرب الخلافات بخصوص الموقف من سورية. فمن جهة وقفت الحركة الإسلامية وحزب التجمع الوطني الديمقراطي في أعقاب قائده السابق عزمي بشارة، ضد النظام السوري وأدانوا القمع الوحشي للمتظاهرين من قبل النظام. وفي الطرف الثاني ادّعت الأوساط المقربة من الحزب الشيوعي الإسرائيلي وغيرهم، أن سورية ضحية مؤامرة إمبريالية، وأن الصراع ليس بين متظاهرين يطالبون بالحرية وبين نظام قمعي طائفي، بل بين نظام مقاوم يصارع ضد إسرائيل والغرب وبين متعاونين مع الولايات المتحدة وحليفاتها في الغرب.

ملخص

بعد أكثر من عام على اندلاع ربيع الشعوب العربية ما زالت إسرائيل غير قادرة على بلورة موقف سياسي واضح من الأحداث الجارية حولها. ويبدو أن الخلاف في وجهات النظر في إسرائيل لا يدور فقط حول سؤال ما الذي يجب عمله إزاء ما يجري في المنطقة، بل قبل كل شيء حول ماهية وطبيعة التحولات المتشكلة في العالم العربي وفي سورية.

من الواضح أن النظرة الإسرائيلية للأمور هي من وجهة نظر أنانية ومن منظور المصالح السياسية والأمنية. فالفرضية التي سادت إسرائيل وما زالت، وخاصة في جهاز الحكومة والدولة، هي أن الأنظمة الاستبدادية تخدم المصالح الإسرائيلية لأنها لا تعتمد على الرأي العام وعلى مزاج الشارع، أو كما قال رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين في فترة التوقيع على اتفاقيات أوسلو: «سوف يعالج عرفات الإرهاب الفلسطيني بدون المحكمة الإسرائيلية العليا».

ما زال الاعتراف بأن عهد الأنظمة الاستبدادية قد ولّى بدون رجعة يقلق العديد من الإسرائيليين، وهو على سبيل المثال الذي يقف خلف دعوة وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان في نهاية نيسان ٢٠١٢ إلى الاستعداد للمواجهة على الجبهة الجنوبيّة بسبب ما يجري في مصر، أو خلف إدعائه بأن ما يحدث في سورية يهدد إسرائيل أكثر من الخطر الإيراني.

الحقيقة أنه على الرغم من الاضطرابات في مصر لم يقترح أي من المسؤولين التعرض لاتفاقية السلام مع إسرائيل، وأنه على الرغم من الفوضى المنتشرة في سورية ما زال الهدوء يسود الحدود، هذه الصورة تدعو إلى الاطمئنان، وتؤكد مرة أخرى أن إسرائيل ليست في مركز الأحداث الجارية في العالم العربي. لكن ذلك ليس كافيًا لدفع الحكومة الإسرائيليّة لاتخاذ سياسة مختلفة بالنسبة لما يدور حولها.

الحكومة الإسرائيليّة غير معنية بتغيير الوضع القائم الراهن في المنطقة، وخاصة بينها وبين الفلسطينيين. حيث أن استمرار هذا الوضع القائم يتيح للحكومة الإسرائيلية عدم الحسم في قضايا مهمة قد تؤدّي إلى سقوطها. ويشكل الربيع العربي إلى حد كبير ذريعة في يد الحكومة الإسرائيليّة لعدم القيام بأي خطوة بحجة انتظار مرور العاصفة. المشكلة هنا هي أن سياسة الحفاظ على الوضع الراهن قد تضمن الهدوء على المدى القصير، لكن على المدى البعيد سيكون ثمنها باهظًا بشكل خاص.

[مترجم عن العبرية. ترجمة نواف عثامنة]